مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٦٥

الأربعاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد نياز
	البرازيل	السيد فالي
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عُمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ

جدول الأعمال

أمريكا الوسطى: الجهود المبذولة من أجل السلام

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (S/1994/1212 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

94-87208

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

أمريكا الوسطى: جهود تحقيق السلم

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (S/1994/1212 و Add.1)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السلفادور يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل الى الاشترك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.**

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كاستانيدا - كورينخو (السلفادور) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.**

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، الوثيقتان S/1994/1212 **و** S/1994/1212/Add.1.

أمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/1332 **التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.**

أود أن أوجه عناية أعضاء المجلس الى الوثيقتين الأخريين التاليتين: S/1944/989 **و** S/1994/1144، **وهما رسالتان مؤرختان ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤ و ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، موجهتان الى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.**

المتكلم الأول ممثل السلفادور، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كاستانيدا كورنيخو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **يسرنا أن نتقدم إليك، سيدتي، بأحر التهاني على رئاستك للمجلس لهذا الشهر. إن نجاح قيادتك تكفله خصالك الفكرية ومهاراتك الدبلوماسية المعروفة تماما.**

نود في البداية أن نعبر عن امتناننا لمنحنا هذه الفرصة لنتشاطر مع أعضاء المجلس بعض الأفكار بشأن عملية السلم في أمريكا الوسطى، ولا سيما في السلفادور، والمشاركة القيمة للأمم المتحدة في البحث عن هدف مرغوب كهذا، خاصة وأن المجلس يوشك أن يتخذ قرارا من القرارات النهائية بشأن آلية كانت بالغة الأهمية في التحقق من تلك العملية. لقد أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لمراقبة جميع الاتفاقات السياسية المبرمة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والتحقق منها إلى أن يحين وقت انتهاء ولايتها بترسيخ الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التامة في البلاد.

إذ أدلي بهذا البيان، فإنني ألتمس تفهم وصبر أعضاء المجلس إذا استغرقت وقتا أطول من المعتاد. بيد أننا نعتقد أن لهذا الموضوع دلالة تاريخية عميقة، لا بالنسبة للسلفادور فحسب بل أيضا لأمريكا الوسطى والأمم المتحدة. ولهذا يجب معالجته بكامله، ونحن، بوصفنا من المشاركين الأساسيين فيه، يجب علينا أن نكون شهودا عليه.

إذ نتكلم عن مستقبل عملية السلم في السلفادور، وعن توطيد الديمقراطية والمصالحة والتنمية الوطنية بوجه إنساني، يجب علينا أن نتذكر الماضي وأن نأخذ في اعتبارنا وقائع الحاضر فيما يتعلق بمواردنا، وقدراتنا وحدودنا في الوفاء بأهدافنا وغاياتنا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. إن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السلفادور لا تختلف كثيرا عن الأزمات في البلدان النامية الأخرى عندما ينظر فيها من ناحية تناسبية، ولكن يجب علينا أن نأخذ في

اعتبارنا الاختلافات المحددة التي تبرز، كعوامل الموقع واللحظة التاريخية.

عند النظر في حجم الأزمة التي عانينا منها في السلفادور، يجب علينا أن ننظر إلى الماضي. فالأزمة لم تنشأ من فراغ؛ إن أصولها وتطورها ناجم عن الاختلالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية العميقة والقائمة منذ أمد طويل. وكان من الجوانب السلبية لحياتنا الوطنية ندرة المحافل والآليات لممارسة التعددية العقائدية واحترام التعايش الحزبي، مما أعاق التنمية التامة للنظام الديمقراطي. إن النظام السائد لم يكن قادرا اقتصاديا وسياسيا على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمطالبات بالظروف المحسنة. إن الصحة والتعليم والإسكان والعمالة والتهميش والفقر المدقع وحماية حقوق الإنسان وإغلاق الساحات السياسية وعوامل أخرى شكلت الأسباب الهيكلية الكامنة التي أصبحت تدريجيا، عندما لم تتم تلبيتها، مصادر لعدم الارتياح وعدم الاستقرار، مفضية إلى أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة وصلت في أواخر السبعينات إلى نقطة الغليان في المجتمع السلفادوري.

أذكر على وجه التحديد أنه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، وقع انقلاب ادعي في البداية أنه لتصحيح أخطاء الماضي. وبدلا من ذلك، عانينا من انهيار مؤسسي ونشوء صراع بين قوى التغيير وبين الإبقاء على حالة الأمر الواقع بقوة السلاح. ولسوء الحظ أن هذا أدى إلى صراع مسلح دام أكثر من ١٠ أعوام. ويجب علينا أن نسلم أيضا بأنه، بخلاف العنف العام في جميع أرجاء البلاد، بدأت عملية أدت إلى تفهم أكبر لعمق الأزمة وأسبابها وآثارها على المجتمع السلفادوري. وقد فتح هذا فرصا للحوار والتفاوض فيما بين القوات المتصارعة.

ومن عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٢ عانت السلفادور من صراع أهلي مسلح. وقد اقترن تطوره بعوامل خارجية جعلته دوليا وعدلت نطاقه وأبعاده، بالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين بلدان أمريكا الوسطى. ولهذا يجب تحليل الأزمة لا من المنظور الوطني فحسب بل أيضا في السياق الأوسع للأزمة في أمريكا الوسطى.

وعلى الصعيد الإقليمي، تأثرت الحالة الصعبة والمعقدة القائمة بين بلدان أمريكا الوسطى بانفجار الثورة الساندينية، وروابطها الوثيقة بالبلدان الاشتراكية ومحاولتها إنشاء نظام ايديولوجي وسياسي واقتصادي في نيكاراغوا يختلف عن أنظمة مجتمعات أمريكا الوسطى الأخرى. وقد تأثرت أيضا بدعم الحركة الساندينية للحركات الثورية في بلدان أخرى من أمريكا الوسطى.

وفي خارج المنطقة، خرجت أزمة أمريكا الوسطى والسلفادور من جذورها الوطنية والإقليمية وتحولت إلى سيناريو آخر للحرب الباردة، خاصة عندما انطوى الأمر على المصالح الخارجية وتحولت أمريكا الوسطى إلى جائزة في الصراع من أجل الهيمنة بين كتل القوة على المستوى الدولي، التي كان همها الحفاظ على مناطق نفوذها أو توسيعها في تجاهل كامل للأزمة الاقتصادية المتعمقة وتضحيات شعوب أمريكا الوسطى ومعاناتها وآمالها.

إن تردي الصراع المسلح في السلفادور وتزايد التوترات بين حكوماتنا، مما أدى بدوره إلى تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي، وضع أمريكا الوسطى للمرة الأولى بصورة بارزة على الساحة الدولية. وكان هذا مصدر قلق خطير بالنسبة للمجتمع العالمي، بما أنه قد يؤدي إلى صراع عام يهدد السلم والأمن الدوليين. وقد أدت هذه الحالة إلى قيام مبادرات داخلية وخارجية وبذل جهود لإنهاء الصراعات في المنطقة عن طريق الحوار والتفاوض.

واتخذت خطوات أولية في السعي من أجل تحقيق السلم من جانب حكومتي نيكاراغوا والسلفادور في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧، وفي ١٩٨٣، بدأت الجهود تبذل من جانب مجموعة كونتادورا، واستكملت فيما بعد من جانب فريق المساندة. ورأت هاتان المجموعتان أن السلم الثابت والدائم في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا جرى التصدي للأسباب الأساسية للصراع، وهو تصور تجسد في المبادرة المعروفة بمشروع قانون كونتادورا المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى.

وهذه الجهود تستحق اعترافنا بها. فقد أفضت إلى ما أصبح فيما بعد الاتفاق الأساسي بين حكومات أمريكا الوسطى في سيعها لتحقيق السلم، إلى

"إجراءات إقامة سلم ثابت ودائم في أمريكا الوسطى"، المعروفة على نحو أفضل باسم اتفاقات اسكيبولاس ٢، التي اعتمدت في مدينة غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧. في تلك الاتفاقات تعهد رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى بالاضطلاع بمسؤولياتهم في السعي من أجل السلم وإنهاء الحرب، كما اعترف بذلك البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا المعقود في ١ آب/أغسطس ١٩٨٧، حيث أكدوا مجددا على أن الأمر في الأساس يعود إلى شعوب أمريكا الوسطى نفسها للسعي من أجل هذه الحلول وتحقيقها. وكرروا الإعراب عن احترام الالتزامات القائمة لتحقيق هذه الأهداف والشروع بعملية مصالحة وطنية وإعادة الإعمار كشرط أساسي للنهوض بالديمقراطية والتنمية في إطار بيئة تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراما كاملا، تمشيا مع تطلعات شعوب أمريكا الوسطى.

وتمت الموافقة على أن يكون الامتثال بتلك الالتزامات خاضعا للتحقق عن طريق آليات وطنية ودولية من خلال مشاركة فردية أو مشتركة من جانب منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة.

وبعثت اتفاقات اسكيبولاس ٢ آمالا جديدة بتحقيق السلم. لقد فتحت آفاقا سياسية جديدة وأذنت ببدء مرحلة جديدة في العلاقات بين دول أمريكا الوسطى، إذ نقلتها من نطاق المواجهة إلى التعاون الأقاليمي، وفتحت الطريق أمام تعزيز عملية السلم وإنعاشها في أمريكا الوسطى ووضعت الحكومات أمام التزامات ومسؤوليات تضطلع بها، خصوصا في البلدان التي تعاني من صراعات سياسية وعسكرية واجتماعية حيث توجد انقسامات مجتمعية عميقة وحيث كان يتعين ترجمة تصريحات وشعارات السلم إلى التزامات يلتزم بها كتعبير مخلص عن الإرادة السياسية لتحقيق السلم والديمقراطية والتنمية الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها طالبت بدعم المجتمع الدولي ومساندته حتى تتمكن حكومات دول أمريكا الوسطى والحكومات من خارج الأقاليم ذات المصالح في المنطقة من الالتزام وتحمل مسؤوليات احترام مبادئ حق تقرير المصير وعدم التدخل، وتحاشي إدخال عناصر خارجية تعمل، بدلا من أن تسهم في السلم، على تشجيع المواجهة والحرب، ولا سيما عدم استخدام الأراضي لشن هجمات على الدول الأخرى ووقف دعم القوات غير النظامية.

ومرة أخرى دعا رؤساء دول أمريكا الوسطى بالامتثال الفوري غير المشروط والأحادي بالتزامات اسكيبولاس ٢ في الإعلان المشترك الصادر في ألخويلا، بكوستاريكا، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. وتم التأكيد مجددا على تلك الدعوة في اجتماعات القمة المعقودة في كوستا دل سول، بالسلفادور، وتيلا، بهندوراس، وسان ايسيدرو كورونادو، بكوستاريكا. في مؤتمرات القمة هذه، المعقودة في شباط/فبراير وآب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ على التوالي، تم الاتفاق على جملة أمور منها الدعوة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية وأن تشارك بحماس في عملية السلام في أمريكا الوسطى بغية النهوض بإنفاذ الالتزامات التي تم التعهد بها.

وبهذه الدلائل على الإرادة السيادية واقتناع بلدان أمريكا اللاتينية بأن أفضل الطرق لتحقيق السلم هي من خلال التسوية السلمية للنزاعات، دخلت الأمم المتحدة مرحلة تاريخية في أمريكا الوسطى بأن أصبحت منخرطة ومشاركة في حل الصراعات الداخلية في الدول ذات السيادة. فقرار مجلس الأمن ٦٤٤ (١٩٨٩) المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، أذن بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى التي خولت ولاية التحقق من وقف المساعدة للقوات غير النظامية وعدم استخدام أراضي دولة لشن هجوم على دولة أخرى وإنشاء مراكز للتحقق لذلك الغرض في القطاعات الهامة من المنطقة. وفيما بعد توسعت الولاية لكي تتيح في المجال للاشتراك في نزع أسلحة المقاومة النيكاراغوية ورصد وقف إطلاق النار والفصل بين القوات في نيكاراغوا.

وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان التأكيد على أن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا في آب/أغسطس ١٩٨٩ عني أن مهام الأمم المتحدة في المسائل الانتخابية لن تكون للمرة الأولى مقتصرة على قضايا الاستعمار. والشيء نفسه ينطبق على إنشاء اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة بوصفها آلية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من أجل نزع سلاح مقاتلي المقاومة النيكاراغوية وإعادتهم إلى وطنهم أو إعادة توطينهم، وهي عملية يسرت تعزيز الصلات بين المنظمتين، ليس فقط في المجالات التي

تقع في نطاق ولايتهما، وإنما أيضا بالنسبة للإشراف على الانتخابات.

ومن المهم الإشارة إلى هذه الآليات، لأن إنشاءها أسهم في تخفيف التوترات بين حكومات بلدان أمريكا الوسطى، وفي إقامة مناخ من الثقة بين البلدان، وهو أمر ينهض بظروف تعزيز السلم من خلال الردع والتدابير الوقائية.

ففي السلفادور، وامتثالا باتفاقات اسكيبولاس ٢، وتأكيدا على الإرادة السياسية للسعي من أجل السلم من خلال الوسائل السياسية والحوار والتفاوض، قامت الحكومة باتخاذ خطوات للبدء بتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها، وقامت بذلك خصوصا من خلال إنشاء لجنة المصالحة الوطنية؛ واقتراح عقد اجتماع ثالث بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي/ف د ر الذي انعقد آنئذ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، وأسفر عن نتائج محدودة، لكنها هامة، حيث التزم الجانبان بالسعي لتحقيق السلم وإجراء الحوار ودعم عملية اسكيبولاس ٢: ومن خلال إنشاء لجان تلتمس الاتفاقات وتعدها بغية إنهاء النزاع المسلح وإقامة الديمقراطية في البلاد.

ومما يؤسف له، أن الظروف الداخلية والخارجية في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ لم تكن مؤاتية تماما لإحراز التقدم في عملية السلام. فاستقطاب المجتمع، وتزايد الأنشطة العسكرية واندلاع أعمال عنف جديدة في السلفادور، كل ذلك ترك أثرا سلبيا على الجهود الرامية لإيجاد نهاية سريعة للصراع المسلح.

وأنه لفي هذا الإطار استمرت عملية الحوار بشأن تولي إدارة الرئيس الفريدو كريستياني السلطة، الذي أعرب لدى تسلمه منصبه في ١ تموز/يوليه ١٩٨٩، عن عزمه والتزامه بإنهاء النزاع المسلح بالطرق السلمية والديمقراطية مقترحا إجراء حوار دائم ومستمر ومضاميني. فالاجتماعات التي تأتت عن ذلك بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي التي عقدت في المكسيك في أيلول/سبتمبر من ذلك العام ولدت آمالا مؤاتية، حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن الحوار الدائم، وبهدف التوصل إلى حل للنزاع من خلال الوسائل السياسية في أقرب وقت ممكن بيد أن العملية للأسف راوحت مكانها.

ونظرا لهذا الوضع، وبناء على مبادرة من حكومة السلفادور، تقدمنا الى الأمم المتحدة في بداية عام ١٩٨٩ بطلب مساعدة الأمين العام لإعادة بدء عملية التفاوض تمشيا مع الاتفاق على إجراء حوار مستمر. وقد سمح ذلك بعقد مشاورات منفصلة مع ممثلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وعلى هذا الأساس، وبناء على طلب رؤساء أمريكا الوسطى الذين وافقوا في اجتماع قمة سان اسيدرو كورونادو، بكوستاريكا، في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وفي إطار ولاية المساعي الحميدة التي انشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٦٣٧ (١٩٨٩)، أجرى الأمين العام مشاورات مع حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لوضع صيغة للنهوض بعملية السلم التي عبر عنها رسميا في اتفاق جنيف المؤرخ ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠.

ومنذ ذلك الوقت، دخلت عملية السلم في السلفادور مرحلة جديدة، لم تعد فيها الأمم المتحدة مراقبا فحسب بل أيضا طرفا رئيسيا، ومن ثم ازداد وجودها وإسهامها في حل الصراعات في أمريكا الوسطى بما يعود بالفائدة على السلم والديمقراطية. وكان من شأن هذه المرحلة، التي ستتطور تحت رعاية الأمين العام، أن تجعل عملية السلم عملية لا رجعة فيها، وأن تختبر الارادة السياسية لدى طرفي النزاع ومصداقيتهما - ولا سيما أنهما قدما ضمانات بالعمل بصورة تنم عن المسؤولية وبإخلاص سعيا الى السلم من خلال المفاوضات، تنفيذا لالتزاماتهما، وتجنبا للتخلي عن العملية، لكن ذلك أدى أيضا الى تحميل المنظمة المزيد من المسؤولية حيث كلفت الأمين العام القيام بمهام المساعي الحميدة وطلبت منه بذل أقصى الجهود للإسهام في إنهاء الصراع المسلح.

وأود هنا أن أشدد على أن هذه المرحلة تم تيسيرها داخليا بتعبير شعب السلفادور عن رأيه من خلال غالبية قواه السياسية، التي سئمت الحرب، ولكن بصورة رئيسية بسبب اقتناع حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بأن الصراع المسلح لن يفضي الى حل المشاكل الوطنية الخطيرة والعميقة وإنما، على العكس، سيفضي الى تفاقمها، وكذلك، على الصعيد الدولي، بسبب نهاية الحرب الباردة وآثارها على منطقة أمريكا اللاتينية.

لقد كان تولي حكومة ديمقراطية للسلطة في نيكاراغوا، وتفكك الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية عموما وعملية نشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وتأييد المجتمع الدولي المستمر للسلم عناصر أساسية في جعل عملية التفاوض ممكنة.

ومنذ بداية نيسان/ابريل ١٩٩٠ وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ جرت مفاوضات صعبة ومعقدة وتدريجية. وقد توجت هذه المفاوضات باتفاق نيويورك الأول، الذي أنهى رسميا الصراع المسلح - وكان هذا الصراع صراعا مأساويا لشعب السلفادور سبب له معاناة لا توصف وتضحيات لا تحصى، ونجمت عنه خسارة أكثر من ٠٠٠ ٧٥ روح بشرية وتحويل أكثر من مليون شخص الى لاجئين ومشردين، علاوة على الخسائر المادية.

إن تعقيد الأزمة في السلفادور - التي لا تستدعي وضع نهاية للصراع المسلح فحسب بل أيضا الاتفاق على التغييرات التي كانت ضرورية للنهوض بالديمقراطية في البلاد من أجل ضمان الاحترام غير المشروط لحقوق الانسان وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري - يقتضي بذل أقصى قدر من الجهود من جانب الأمين العام وممثله الخاص لتشجيع الأطراف على تغيير مواقفهم، والتغلب على التناقضات والعناصر الحساسة التي تهدد العملية، بغية التوصل الى اتفاقات وإبرامها رسميا وفقا للجدول الزمني للعملية التفاوضية التي اعتمدت في كراكاس، بفنزويلا، بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠.

إن نتائج المفاوضات الواردة في مختلف الاتفاقات - سان خوسيه، تموز/يوليه؛ والمكسيك، نيسان/ابريل ١٩٩١؛ ونيويورك، أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٢؛ وتشابولتيبيك، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ - تنص، بالإضافة الى إنهاء الحرب وتسريح المتمردين، على إطار أوسع متعدد التخصصات يشمل أحكاما تتعلق باحترام حقوق الانسان وضمانها، وإجراء إصلاحات دستورية تتعلق بالقوات المسلحة، والنظام القضائي، والنظام الانتخابي ونظام حقوق الانسان، وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في أعمال العنف المرتكبة منذ عام ١٩٨٠، وإنشاء آلية وطنية للتحقق من الاتفاقات - اللجنة الوطنية لتعزيز السلم - وعملية لتنقية القوات المسلحة تستند الى التحقيق مع جميع أفرادها من جانب لجنة مخصصة، والتقليل من الافلات من العقاب، وإلغاء المجموعات الأمنية والأنظمة العقائدية والتعليمية للقوات المسلحة، وإنشاء شرطة مدنية وطنية جديدة، ومنع المجموعات غير الشرعية، والمشاركة السياسية والتنظيمية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، واتخاذ تدابير تؤدي الى إقامة نظام اقتصادي واجتماعي جديد أكثر عدالة وإنصافا.

ويعد تنفيذ هذه المجموعة من الاتفاقات، خاصة بعد التوقيع على السلم في تشابولتيبيك، الدعامة التي تستند اليها تطلعات شعب السلفادور للتغلب على الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت طوال تاريخه، ولتحقيق الشفافية في العملية السياسية والمصالحة بين أفراد شعبه، بما يؤدي الى إقامة سلم اجتماعي دائم.

ووفقا للقرار السيادي الذي اتخذته حكومة السلفادور والإرادة السياسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، لم تقتصر مشاركة الأمم المتحدة على الإسهام في نجاح عملية المفاوضات وإبرام الاتفاقات الجزئية، مثل مجموعة الالتزامات السياسية الواردة في اتفاق تشابولتيبيك. فقد شملت التزامات الأمم المتحدة ومسؤولياتها وظيفة حساسة هي الرقابة الدولية الميدانية من الامتثال للالتزامات التي قطعها الطرفان على أنفسهما عقب نهاية الصراع المسلح. وهذه الالتزامات لا ترد في اتفاقات اسكيبولاس ٢ فحسب بل أيضا في اتفاقات جنيف وكاراكاس وسان خوسيه بشأن حقوق الانسان.

ويطلب من حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وبعد إيفاد بعثة أولية الى السلفادور وتقديم تقرير إيجابي من الأمين العام، قرر مجلس الأمن، أن ينشئ، قبل وقف الأعمال القتالية، آلية شاملة للتحقق من الامتثال للاتفاقات التي أفضت اليها المفاوضات. وتحقيقا لهذه الغاية، وبموجب قرار مجلس الأمن ٦٩٣ (١٩٩١) الصادر في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بولاية أولية تقتصر على التحقق النشط من لامتثال للاتفاق المتعلق باحترام حقوق الانسان وضمانها. وبعد ذلك - في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ - تم توسيع هذه الولاية بموجب القرار ٧٢٩ (١٩٩٢)، الذي أنشأ فرقة

المراقبين العسكريين من أجل التحقق من وقف الصراع المسلح وتنفيذ الاتفاقات المحددة المتعلقة بالقوات المسلحة، وفرقة مراقبي الشرطة، التي ستتعاون في ميداني القانون والنظام.

وبالتالي، تقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، منذ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ولغاية اليوم، بدور خارق للعادة يستحق الثناء. والرأي السائد هو أنها من أنجح عمليات حفظ السلم التي قامت بها الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نشاطر الأمين العام رأيه الوارد في تقريره الأخير (S/1994/1212) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، عن موضوع التحقق من الامتثال للاتفاقات في السلفادور. وأقتبس:

"قامت الأمم المتحدة بدور مركزي في التفاوض على اتفاقات السلم منذ البداية وحتى النهاية وما فتئت تشرف على عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلم وبناء السلم، تلك العملية التي اضطلعت بدور رئيسي في تصميمها. ولا تزال الأمم المتحدة مشتركة في الانتقال من حفظ السلم الى بناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع". (S/1994/1212، الفقرة ٢٨)

"وتفي عملية السلم السلفادورية بالوعد المتمثل في كونها، عندما تكتمل، إنجازا ناجحا على نحو رائع. بيد أنه لا يزال يتعين تنفيذ بعض التعهدات الرئيسية تنفيذا كاملا، بالرغم من أن من المتوقع ألا يتم ذلك إلا خلال فترة معقولة من الزمن". (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩)

الواقع أن عملية السلم في السلفادور تواصل التطور بنجاح، ولكنها لم تكتمل بعد. والانتخابات الحرة والديمقراطية الأخيرة التي أجريت في آذار/مارس ونيسان/ابريل من هذا العام خطوة هامة الى الأمام، لكن النجاح الكامل لهذه العملية لن يتحقق إلا بتنفيذ الاتفاقات العامة تنفيذا تاما. والامتثال التام الكامل لتلك الاتفاقات، وتشجيع بيئة السلم في السلفادور التزامان قويان تعهد بهما مرارا الرئيس أرماندو كالديرون سول.

إننا نقدر تقديرا عميقا الجهود التي بذلها الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وسلفه السيد خافيير بيريز دي كوييار، فضلا عن ممثليهما الخاصين؛ والجهود التي بذلتها البلدان الصديقة التي أيدت العملية باستمرار: المكسيك، وكولومبيا، وفنزويلا، وأسبانيا، والولايات المتحدة؛ والاهتمام المستمر الذي أولاه أعضاء مجلس الأمن ومازالوا يولونه للتطورات في السلفادور باتخاذ التدابير للنهوض بعملية السلم؛ والمساعدة التي قدمتها منظمات هيئة الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والوكالات المتخصصة؛ وبشكل عام، الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، الذي أعرب عن تضامنه مع تطلعات شعب السلفادور. لهم جميعا نؤكد مجددا امتناننا وتقديرنا لإسهامهم في أوجه النجاح والتقدم التي أحرزناها حتى الآن. وفي الوقت نفسه، نود أن نذكر أننا لا نزال واثقين بأننا سنظل نحظى بتعاون وتضامن المجتمع الدولي الوثيقين، وهما ضروريان، بل أساسيان، لجهودنا للانتقال من حفظ السلام الى بناء السلم بعد نشوب الصراع في السلفادور.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السلفادور على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد يانيز - بارنويفو (أسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ توصلت حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الى اتفاقات تشابولتبيك للسلم منهيتين عقدا من الحرب الأهلية التي مزقت البلاد وكلفتها ثمنا باهظا من الأرواح البشرية والأضرار المادية، كما ذكّرنا توا ممثل السلفادور، السيد كاستانيدا.

وقبل ذلك بستة أشهر، في يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة لمراقبي الأمم المتحدة في السلفادور للتحقق من تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطرفين في إطار عملية السلم التي بدأت تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي ذلك الوقت، تضمنت ولاية البعثة المبدئية التحقق من الامتثال لاتفاقات سان خوسيه بشأن حقوق الانسان، وكانت الوحيدة التي كانت مبرمة في ذلك الوقت. وبعد ذلك، في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قبل يومين من التوقيع على اتفاقات تشابولتبيك، قرر المجلس توسيع ولاية البعثة لتشمل التحقق من الاتفاقات التي كان من المقرر التوقيع عليها في مكسيكو سيتي.

وخلال ما يزيد على الثلاث سنوات التي وجدت فيها البعثة في السلفادور تغلب ذلك البلد الى حد كبير على العداءات السياسية والاجتماعية التي أدت الى الصراع المسلح. وفي الربيع الماضي، وتحت إشراف البعثة ومراقبين دوليين كثيرين، أجريت انتخابات اعتبرها هذا المجلس مناسبة من حيث كونها حرة وآمنة. وأكدت تلك الانتخابات إشتراك جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في عملية السلم الديمقراطية وفتحت المؤسسات لشعب السلفادور كله.

ولذلك، ينبغي أن نعتبر أن مهمة البعثة حققت نجاحا كبيرا للمجتمع الدولي بأسره، وللأمم المتحدة بشكل خاص. ولكنها تمثل - فوق كل شيء - نجاح شعب السلفادور. وأود أن أعرب عن التحية هنا لكل الذين جعلوا التوصل الى هذه النتائج أمرا ممكنا، وعلى وجه خاص الرئيس كريستياني، وقيادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وزعماء القوى السياسية والاجتماعية الأخرى وكذلك للأمينين العامين للأمم المتحدة السيد بيريز دي كوييار، والسيد بطرس بطرس غالي، وممثليهما الخاصين في السلفادور السيد رضا، والسيد راميريز أوكامبو والسيد تيرهورست، وكذلك أعضاء البعثة.

إن الجوانب الإيجابية التي تكشفت من هذه العملية لا يمكن أن تمنعنا من أن نلمح المشاكل والتأخيرات التي حدثت والتي لا تزال قائمة في تنفيذ اتفاقات السلم. إننا لا نزال نشعر بالقلق بشكل خاص بشأن بعض الأمور البارزة المتصلة بالأمن العام، وبرامج الأراضي، وبرامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق تنفيذا تاما، وتلك المتعلقة بإصلاح النظامين القضائي والانتخابي، على النحو الذي شرحه الأمين العام في تقريره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر الماضي (S/1994/1212).

هناك عامل آخر يهتم به وفد بلادي اهتماما خاصا هو استمرار اللجوء الى العنف لتحقيق غايات سياسية أو غير سياسية، وبخاصة، نشاط جماعات مسلحة غير شرعية. وفي هذا الشأن، نعتبر من الأهمية القصوى أن تراعي المؤسسات السلفادورية ملاحظات وتوصيات الفريق المشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير الشرعية ذات الدوافع السياسية الواردة في التقرير المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي هذا الشأن أود أن أبرز المساعدة التي قدمتها عدة حكومات، بما في ذلك حكومة أسبانيا للتحقيقات والأنشطة التي قام بها الفريق المشترك.

مع هذا، وبشكل عام، يجب أن نؤكد أن هناك ما يبعث على الأمل الكبير بسبب موقف حكومة السلفادور، بقيادة الرئيس كالديرون سول، فضلا عن موقف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والغالبية العظمى للقطاعات الاجتماعية والسياسية في السلفادور.

وأود أن أذكر في هذا الخصوص بالتزام الرئيس كالديرون سول المستمر باتفاقات السلم والإعلان المشترك للحكومة والجبهة المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي بتأكيد الالتزام بالاتفاقات الذي تعهد به الطرفان، وبطلب استمرار وجود الأمم المتحدة للتحقق من تنفيذها.

هناك مؤشرات إيجابية على أن تلك المشاكل سيجري التغلب عليها، مع أن بعضها، مثل تلك التي تتعلق ببرامج إعادة الإدماج أو إصلاح النظام القضائي، قد لا تكتمل تماما في الأشهر القليلة المقبلة.

ونحن نعتقد، مع الأمين العام، أننا يجب أن نبقي على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٥، ولو مع تخفيض قوتها بدرجة كبيرة، ولكن بشكل لا يعرقل الوفاء الفعال بمسؤولياتها. وبحلول ذلك التاريخ، نأمل أن يكون الموضوع الحاسم الخاص بالوزع الكامل للشرطة المدنية

الوطنية قد حل، وكذلك التسريح الموازي للشرطة الوطنية السابقة.

وبهذه الطريقة، يمكن اعتبار جوهر أنشطة التحقق التي تقوم بها البعثة مكتملة. وهناك مكونات أخرى لاتفاقات السلم، بعضها حساس للغاية، وبخاصة برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتوصيات لجنة تقصي الحقائق التي تعد حاسمة أيضا لتعزيز السلم في السلفادور، وإن كان تنفيذها الكامل قد يتطلب فترة أطول من الوقت.

وفي هذا الصدد، نشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بأنه من الضروري للأمم المتحدة أن تفي بالتزامها تجاه شعب السلفادور بالتحقق من الامتثال الكامل لاتفاقات السلم. وإن الانتهاء المقبل للبعثة لا ينبغي أن يعني، بأي حال، انتهاء جهود الأمم المتحدة في السلفادور، كما لا ينبغي أن يعني التخلي عن التزاماتها، وقد استمعنا توا أن هذا هو أيضا رأي حكومة السلفادور الذي أعربت عنه هنا عن طريق ممثلها المفوض في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يعبر مشروع القرار، المقدم من جانب البلدان التي تشكل مجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن السلفادور بالإضافة إلى الولايات المتحدة، عن تمديد ولاية البعثة لفترة أخيرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. كما يعبر عن اعتزام الأمين العام النظر في السبل التي تكفل للأمم المتحدة الوفاء بالتزامها بالتحقق من اتفاقات السلم بعد انتهاء البعثة، أي في الفترة التي تعقب انسحابها.

والتقرير المقبل الذي سيقدمه الأمين العام في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس من العام المقبل، ينبغي أن يتضمن، في جملة أمور، تحليله للسبل والوسائل التي تكفل للأمم المتحدة الاستمرار في أنشطة التحقق من اتفاقات السلم. وعندئذ، سنولي الاهتمام الواجب بظروف الحالة في السلفادور والوسائل اللازمة للإبقاء على وجود الأمم المتحدة في السلفادور بعد انسحاب البعثة.

وما فتئت اسبانيا تسدي دعمها الكامل لعملية السلم في السلفادور منذ إنشائها. ونحن نشترك في مجموعة أصدقاء الأمين العام لتسهيل المفاوضات والتقارب السياسي بين الطرفين كما أننا نسهم بأفراد من الشرطة وأفراد عسكريين ومدنيين في البعثة، الأمر الذي يتسم دائما بالأهمية من الناحيتين الكمية والنوعية. وكل هذا يبين التزام اسبانيا بعملية السلم في السلفادور. وهذا الالتزام سابق على إنشاء البعثة، وليطمئن جميع السلفادوريين بأن هذا الالتزام سيستمر إلى ما بعد انتهاء ولاية البعثة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1332.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عُمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٩٦١ (١٩٩٤).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي الإعراب عن امتنانه للأمين العام على تقريريه الشاملين، تقريره عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وتقريره عن الفريق المشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الدوافع السياسية. كما نشكره على كل جهوده وجهود جميع رجال ونساء الأمم المتحدة المبذولة حتى الآن فيما يتصل بعملية السلم في السلفادور.

إن التقرير المعد عن البعثة يتضمن تفاصيل عن الوفاء بولايتها، والاقتراح بانسحابها التدريجي وعن سبل الاستمرار في مساعدة السلفادور بعد انتهاء البعثة. وعموما، نحن نوافق على ملاحظات الأمين العام

ونوافق على اقتراحه المحدد الوارد في القرار الذي اتخذناه توا.

وما فتئ بلدي، عن طريق البعثة، يشترك في عملية السلم في السلفادور ويتابع تطوراتها عن كثب. والآن، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء التأخيرات فيما يتصل ببعض الالتزامات التي تضمنها الجدول الزمني للاتفاقات المعلقة. إن التأخير في وزع الشرطة الوطنية المدنية، وبرامج نقل ملكية الأراضي، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والتنفيذ الكامل والحازم لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، كل هذه مجالات لا يزال ينبغي إحراز تقدم بشأنها من أجل الدعم الكامل لعملية السلم. وفي حين ينبغي أن نجعل من الواضح أن أسباب بعض التأخيرات في الالتزامات المعلقة لا ترجع إلى الأطراف بشكل مباشر، ينبغي أن نؤكد من جديد ضرورة احترام اتفاقات السلم في ضوء الالتزامات الناشئة عن الإرادة السياسية المعرب عنها لحكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني.

كما درسنا بعناية تقرير الفريق المشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الدوافع السياسية. ومن الضروري أن نلاحظ فيما يتعلق بذلك التقرير أهمية التوصية بتزويد الشرطة المدنية الوطنية بجميع الموارد البشرية والمادية اللازمة للقيام بالتحقيق الجنائي بغية طمأنة شعب السلفادور إلى أنه سيتم القضاء على الجريمة المنظمة والعنف السياسي، بصرف النظر عن درجة العلاقة بين هذين البلاءين. وفي هذا السياق، أن الالتزامات المتوخاة فيما يتصل بالإصلاح القضائي تكتسي أهمية ولها ما يبررها تماما. وفي رأي وفدي فإن هذه مجالات ذات أولوية حقيقية.

وأخيرا نود أن نؤكد على أهمية تعزيز جهود الدولة فيما يتصل بتشجيع وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك عن طريق الرقابة الصارمة على المؤسسات المسؤولة بما يتمشى وتوصيات لجنة تقصي الحقائق.

إن تمديد ولاية البعثة لفترة واحدة أخيرة لا يعني أن الأمم المتحدة تعتزم التخلي عن عملية السلم في السلفادور. إن هذا الالتزام، إلى جانب الدعم المستمر من جانب المنظمة، لجمهورية السلفادور الشقيقة قائم بغض النظر عن الاشتراك المباشر لهذه الهيئة. وإن حقيقة أن عملية السلم، التي يمكن أن نصفها بأنها ناجحة، قد حققت درجة النضج اللازمة للاستغناء عن الحاجة إلى الاهتمام المباشر من جانب مجلس الأمن، هي بجميع المعايير، مؤشر صحي. بيد أن القرار الذي اتخذناه ينص على آليات لكفالة التعاون والمساعدة من جانب المنظمة قبل انتهاء ولاية البعثة.

إن عملية السلم في السلفادور قد تطورت بأسلوب إيجابي لصالح شعب السلفادور. ونحن نثق بأن استمرار الجهود المبذولة سيؤدي إلى الانتهاء بنجاح من هذه المرحلة أيضا.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ما فتئت الحكومة البرازيلية تتابع بشكل ثابت وعن كثب مسار الأحداث في السلفادور، الأمة الشقيقة. وما فتئنا نلاحظ بشعور من الارتياح أن الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تسعيان جاهدتين للإسهام في تعزيز الحوار، وذلك بتنحية مطالب معينة يمكن أن تقوض عملية السلم في مجموعها. وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، التي تساهم فيها البرازيل بمراقبين عسكريين ومراقبي شرطة، أثبتت فعاليتها في إحراز تقدم في عملية تدعيم السلم. لذلك نرى أنه من الضروري للأمم المتحدة أن تعيد تأكيد دعمها لعملية السلم في السلفادور وتعهدها بالمساعدة على نجاحها.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام، ولممثله الخاص، السيد تير هورست، وموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور على جهودهم الدؤوبة من أجل تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في السلفادور.

إن آخر تقرير قدمه الأمين العام عن البعثة ركز كما ينبغي على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم. وفضلا عن ذلك ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا ضرورة إحراز تقدم في عمليتي نقل ملكية الأراضي وإعادة الادماج.

واذا كان من المعروف أن التأخير والصعوبات التي تمر بها عملية تنفيذ اتفاقات السلم تشكل مصدرا للقلق، ينبغي ألا يغيب عن بالنا في الوقت ذاته أن

الافتقار الى التنظيم والدعم المالي الكافيين يؤخر الامتثال لهذه الاتفاقات.

وكما يشير إليه الأمين العام في تقريره،

"تفي عملية السلم السلفادورية بالوعد المتمثل في كونها، عندما تكتمل، إنجازا ناجحا على نحو رائع". (S/1994/1212، الفقرة ٢٩)

لقد أنجز عمل كثير بالفعل. وفي هذه الساعة الأخيرة، سيكون مثيرا للقلق لو انسحبت الأمم المتحدة من العملية. لذلك، أيدنا بقوة القرار ٩٦١ (١٩٩٤) الذي اتخذ توا، وبخاصة لأنه يمدد الولاية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وبأية حال، وحتى بعد انتهاء ولاية البعثة، ينبغي لنا ألا نفكر في انهاء جميع أنشطة الأمم المتحدة في السلفادور. فمن الواضح أن المساعدة الاضافية مطلوبة، ولا سيما في الجهود التي تبذلها السلفادور من أجل التنمية.

إن البرازيل تعتقد بأن عملية السلم التي بدأت في السلفادور ينبغي أن ترى كمثال على الاسهام المفيد الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في الجهود التي يبذلها شعب من أجل حل مشاكل يمكن أن تؤثر على أمن منطقة أو منطقة دون اقليمية. فشعب السلفادور القوي والمجد لا يستحق أقل من ذلك.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن تجربة عملية السلم السلفادورية تبين أن حسن نية الطرفين المعنيين في المصالحة وارادتهما السياسية سعيا لتحقيق سلم دائم هما المفتاح لتسوية الصراعات. وفي هذا الصدد، تعطي حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني المثل الجيد الذي يحتذى به. فقد تعهدتا مرارا وتكرارا بالتنفيذ الكامل لاتفاقات السلم، وأصدرتا اعلانا مشتركا لهذا الغرض يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، وأرسى ذلك الأساس السياسي لسعي السلفادور نحو تحقيق سلم دائم الأمر الذي نرغب في الاعراب عن تقديرنا له.

إن الاستقرار شرط أساسي لتحقيق التنمية في بلد ما. والسلم والاستقرار والتنمية هي الطموحات المشتركة للشعوب في جميع أنحاء العالم. وبناء على هذا الموقف الأساسي نحن لا نزال نؤيد تأييدا راسخا الشعب السلفادوري في جهوده المطردة من أجل تحرير نفسه من ويلات الحرب، وإعادة بناء السلم، فضلا عن دعم الأمم المتحدة، وبخاصة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في الجهود التي تبذلها على نحو متواصل من أجل التحقق، بطلب من الطرفين في السلفادور، من تنفيذ اتفاقات السلم، مقدمة بهذا ما يتوجب عليها من اسهامات في عملية السلم السلفادورية. وبناء على هذا الموقف الأساسي أيضا، صوت الوفد الصيني لصالح قرار مجلس الأمن الذي اتخذ توا، والقاضي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

وكما يقول المثل الصيني، "المستقبل مشرق، لكن الطريق متعرج". فلا تزال توجد بعض المشاكل المقلقة في تنفيذ اتفاقات السلم، ولا سيما عدم التنفيذ، في الوقت المحدد، للبرامج المتعلقة بنقل ملكية الأراضي وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. وقد أشار الأمين العام الى أن هذه البرامج وإعادة الادماج ضروريان لتعزيز عملية السلم. وعدم تنفيذهما أو زيادة التأخير في تنفيذهما سيخلف في الغالب فوضى خطيرة ويقضي على كل ما أنجز في عملية السلم. لذلك، نطالب الطرفين في السلفادور بترجمة الارادة السياسية إلى أفعال وبالدخول فورا في مفاوضات تؤدي الى تحقيق حلول راسخة. وينبغي للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة أن تفي بالالتزامات المتعهد بها لمساعدة الشعب السلفادوري في التغلب على صعوباته بغية كفالة انجاز عملية السلم بنجاح.

السيد لدسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد سر وفد بلدي أن يصوت لصالح هذا القرار الذي مدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور فترة واحدة أخيرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وتلك العملية، وهي نموذجية من نواح عديدة، ينبغي أن تنتهي قريبا وأن تنجز مهمتها. ولدينا كل الأسباب التي تدعونا الى الترحيب بهذا النجاح الذي حققته منظمتنا. فلقد أجريت انتخابات ديمقراطية، وشرع البلد الآن في السير على طريق احلال الديمقراطية وإعادة الاعمار.

إن ارتياح المجلس، مع ذلك، لا يمكن أن يكون كاملا لأنه يوجد تأخير في تنفيذ البرامج المختلفة، ولأن العنف لا يزال قائما. وفي هذا الصدد، نحن قلقون، بصورة خاصة، من تقرير الفريق المشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير الشرعية ذات الدوافع السياسية في السلفادور.

هناك خمسة أشهر باقية لتحقيق جميع أهداف الأمم المتحدة، ويجب أن تنجز تلك الأهداف ضمن الاطار الزمني المحدد. لذلك، نطالب الطرفين بالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وباحترام الالتزامات التي تم التعهد بها وفقا لاتفاقات السلم وتوصيات لجنة تقصي الحقائق. إن تنفيذ برنامج نقل ملكية الأراضي، وانشاء الشرطة المدنية الوطنية الجديدة، واصلاح النظام القضائي، عناصر رئيسية لقيام المؤسسات بعملها الصحيح، واحلال سلم دائم في السلفادور.

إن هذه العملية يجب إنجازها، لوجيستيا، في ظل ظروف طيبة أيضا. ونحن نعتبر بالتالي أنه يتحتم بالنسبة للمسائل المتصلة بكيفية انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، مثل التخلص من العتاد، أن تحل في الوقت المناسب. ويود وفد بلدي أن يتلقى في الوقت المناسب معلومات من الأمانة العامة في هذا الصدد.

من الطبيعي ألا تعني نهاية ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور يوم ٣٠ نيسان/أبريل أن الأمم المتحدة لن تهتم بعد بذلك التاريخ بالسلفادور. فنحن، في الواقع، سندخل مرحلة جديدة، مرحلة تعزيز السلم تقوم خلالها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بالمساعدة على استعادة البلد عافيته، وبخاصة على تعزيز مؤسساته. ونحن، لذلك، نترقب باهتمام مقترحات الأمين العام بشأن هذه الفترة الجديدة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

إن عملية السلم في السلفادور أظهرت الأمم المتحدة في أحسن حال لها: مفاوض نشط، ومنظم مبدع وحافظ فعال للسلم. وهي شهادة على عمل الرجال والنساء في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور التي اتخذ المجلس اليوم قرارا يقضي بإنهاء ولايتها في غضون خمسة أشهر. إننا نعلم جميعا كم هو صعب ونادر الاحتفال بالوفاء بولاية بعثة لحفظ السلم. إننا نهنئ الأمم المتحدة على عمل بدأ جيدا وسينجز قريبا على نحو جيد.

على الرغم من أن المجلس يطلب إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أن تنهي عملها في المستقبل القريب، يتحتم على عناصر عالقة من اتفاقات السلم أن تنفذ بأسرع وقت ممكن، ضمن الجدول الزمني المتفق عليه في أيار/مايو من هذا العام. وحكومتي تشعر بالقلق إزاء كون عناصر هامة من اتفاقات السلم لم تنفذ بعد، ولا سيما في مجال الأمن العام وتوصيات لجنة تقصي الحقائق، والأشهر الخمسة المقبلة هامة من أجل تعزيز التقدم المحرز حتى الآن، والتحرك صوب تنفيذ العناصر العالقة من اتفاقات السلم. ونحن نحث جميع الأطراف على تلبية طلب المجلس بمضاعفة الجهود لرؤية جميع جوانب اتفاقات السلم وقد نفذت قبل نهاية آذار/مارس ١٩٩٥.

إن المجلس يعترف بأن السلفادور خطت خطوات كبيرة على طريق السلم والمصالحة الأمر الذي يتيح لها أن تواصل سيرها دون وجود عملية للأمم المتحدة لحفظ السلم. فالصراع قد انتهى، والمشاكل المتصلة بلب هذا الصراع يتم التصدي لها في المحافل السياسية المناسبة.

غير أن هذا لا يعني أن المجتمع الدولي سيتخلى عن مسؤولياته عن كفالة التنفيذ الكامل لجميع عناصر اتفاقات السلم. بل على العكس من ذلك، سيظل التزام المجتمع الدولي والتزام حكومتي، بتعزيز السلم والديمقراطية في السلفادور التزاما قويا. إننا ببساطة نعترف بأننا بلغنا مرحلة جديدة في السلفادور.

إن القرار الذي اتخذ اليوم يوضح بأن هذا التمديد النهائي سيكون كافيا لانجاز ولاية حفظ السلم في السلفادور، وبأن موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور سيسحبون بنهاية فترة الخمسة أشهر هذه، وبأن المساعدة على النحو المناسب بعد انتهاء ولاية البعثة يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ ستتوضح عن طريق

اجراء مشاورات بين الوكالات التقنية المناسبة والدول الأعضاء.

لقد آن الأوان للنظر فيما يأتي بعد حفظ السلم. وفي هذا الصدد، نرحب بتصميم الأمين العام، كما ورد في تقريره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، على النظر في الآليات المناسبة التي ستفي الأمم المتحدة عن طريقها بالالتزام الذي تعهدت به من أجل التحقق من التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم.

في الختام، اسمحوا لي أن أهنئ بحرارة شعب السلفادور الذي ثابر، وتحت الخطر الشديد أحيانا، على تحقيق تغير حقيقي في مجتمعه. ونحن على ثقة بأن السلفادور تواجه مستقبلا مشرقا، ونعتقد بأن الفضل يجب أن يعود الى قيادة وشعب السلفادور، في جعل الديمقراطية والمصالحة حقيقة في بلدهما. ونحن نحثهما على مواصلة العمل من أجل الاصلاح في الأشهر المقبلة. لقد تحقق السلم في السلفادور لأن أمة تعبت من الحرب فأرادت أن تعمل معا. والسلم في السلفادور سيستمر ما دام الالتزام قائما بوضع مستقبل مشترك في نظام حر وديمقراطي.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسة للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠